

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

تطبيقها يؤثر سلباً على أرباح البنوك وإيراد عملياتها المصرفية

البنوك الإسلامية.. عقبة جديدة في طريق ضريبة القيمة المضافة

الدول الإسلامية التي طبقت هذا القانون لمعرفة المميزات والآثار السلبية على أداء المصارف بعد تطبيق القانون.

آثار مالية

وعلى جانب البنوك الإسلامية وما يجب ان تتخذه من تدابير، أكد خبير ومدقق حسابات في شركة ارستند اند يونغ لـ «الأنباء» فضل عدم ذكر هويته انه يتعين على البنوك الإسلامية التحرك سريعاً خلال هذه الفترة لاستيفاء الشروط المطلوبة التي تسمح لها بتأدية التزاماتها الضريبية.

ويضيف مدقق الحسابات ان هناك ضرورة لسعي البنوك سريعاً لإجراء تغييرات على صعيد عملياتها المصرفية الأساسية، وإدارتها المالية، والسبل المحاسبية التي تعتمد في الفاتر والسجلات المحاسبية، وما يتبع ذلك من تغيير في أنظمة تكنولوجيا المعلومات لديها وذلك في محاولة لاستباق الآثار المتوقعة على تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة. وبخصوص الآثار المالية المتوقعة على عمليات البنوك المصرفية يقول ان الخدمات المصرفية الإسلامية ستصبح عبئاً على البنوك نظراً لفرص الضريبة عليها، وبالتالي فإن عملية طرح خدمات مصرفية جديدة لخوض المنافسة في السوق مع البنوك التجارية ستتراجع بنسب عالية مع تطبيق الضريبة العام المقبل. ويوضح أن عدم إعفاء البنوك الإسلامية من تطبيق الضريبة على خدماتها أمر غير عادل، وبالتالي أمام البنوك الإسلامية تشابه محاسبي عميق حتى تتوافق أمورها الشرعية مع عملياتها المالية وخدماتها المصرفية التي تقدمها لعملائها، وعلى ذلك يجب ان تضع عدة سيناريوهات لضمان عدم تأثر خدمات المصرفية الإسلامية بهذه الضريبة.



هذه الضريبة على عمليات الربحية من ناحية أخرى. من جهة أخرى توقع الخبير المصرفي عبدالوهاب الوزان أن يتم إعفاء الخدمات المصرفية التجارية والإسلامية بشكل عام من ضريبة القيمة المضافة، نظراً للتأثيرات التي ستحدثها على عمليات البنوك المصرفية خاصة على الأرباح ومصياً وزارة المالية بوضع استراتيجية توعوية بفسلفة المصارف الإسلامية للتعريف على آثار تطبيق ضريبة القيمة المضافة، ولعمل على كيفية تطبيقها، والمسؤوليات الملقاة عليها وذلك بالتعاون مع بنك الكويت المركزي، فضلاً عن الأخذ بتجارب

الخاصة بعملاء البنك تحت أي بند من ناحية، وعدم وجود أي تعليمات أو قواعد مصرفية تنص على إضافة

المصرفيات وتأثر أرباح البنوك الإسلامية، خاصة أنها لن تستطيع إضافتها الى العمليات المصرفية

القيمة المضافة هو إخضاع أي عملية بيع أو استيراد لسلعة أو خدمة لهذه الضريبة لذلك في حالة تطبيقها ستزيد

بصغى إسلامية كالمراجحة والتأجير التمويلي، والذين يتضمنان بيع سلعة أو خدمة، وبالتالي فإن جوهر ضريبة

«فيتش» تتوقع

تعديلات تشريعية

تقدمها الحكومة

قبل التطبيق

زينل: لا يمكن

تحمل العملاء

تكلفة الضريبة

الإضافية

الوزان: ضرورة

إعفاء المعاملات

الإسلامية من

التطبيق

مدقق حسابات:

ضرورة تعديل

النظم المحاسبية

في البنوك المتأثرة

بالضريبة

لا يوجد جدول زمني لتطبيق القيمة المضافة بالكويت

وأشار التقرير الى استيعاد تقرير بنك الكويت الوطني NBK الأخير إمكانية إقرار ضرائب في الكويت قبل عام 2019. وعقب الصراعي لبيتعد أكثر من ذلك مشيراً إلى صعوبة التكهّن بالمدّة الزمنية الفاصلة إلى حين تشريع هاتين الضريبتين.

وقال الصراعي ان الضرائب موجودة في الخطط الحكومية، لكن الحكومة لم تتكلم عنها ولم يتم تقديم مشروع قانون في شأنها حتى الآن، إذ إن القضية تتعلق بالمتطلبات التشريعية وبالصلاحيات المنوطة بكل جهة ومجلس الأمة وحده بيده أداة التشريع.

أكد الوكيل المساعد لشؤون الميزانية العامة في وزارة المالية الكويتية صالح الصراعي في حوارهِ للعربية أن الخطط الحكومية تتضمن تطبيق ضرائب وان كان لم يحدد لها مدى زمني حتى الآن نظراً لضرورة أن يخضع تطبيق الضرائب الجديدة لقوانين تصدر من مجلس الأمة.

بضغط من استمرار المؤسسات في جني الأرباح تراجعات فبراير تلتهم 23٪ من مكاسب البورصة في يناير

نقطة في تعاملات الشهر الماضي. وتراجع متوسط التداول اليومي في تعاملات جلسات فبراير إلى 52 مليون دينار انخفاضاً من 54 مليوناً في تعاملات يناير الماضي، ولوحظ تراجع كبير على مستوى السيولة التي يتم ضخها بالبورصة جراء ترقب المتعاملين لموجة التصحيح التي يشهدها السوق في الوقت الراهن. وخسرت القيمة الرأسمالية للبورصة خلال تعاملات فبراير نحو 200 مليون دينار، إذ بلغت بتداولات أمس 29,2 مليار دينار تراجعاً من 29,4 ملياراً في نهاية يناير الماضي.

وعلى مستوى تداولات أمس، سجلت مؤشرات البورصة تراجعاً لافتاً، حيث سجل المؤشر العام للبورصة انخفاضاً بلغ 118,7 نقطة بنسبة 1,7٪ ليصل المؤشر إلى 6583 نقطة، كما تراجع مؤشر كويت 15 بنسبة 0,4٪، خاسراً 4,3 نقاط ليصل إلى 976 نقطة، وحقق المؤشر الوزني انخفاضاً بنسبة 0,5٪ بخسائر 2,2 نقطة ليصل إلى 424 نقطة. واستقرت السيولة عند 43 مليون دينار، وبلغ حجم التداول 481,5 مليون سهم نفذت من خلال 9010 صفقات.

تغير ملكيات كبار الملاك

في 4 شركات بـ 6,5 ملايين دينار

كشفت افصاحات البورصة أمس، تغييراً في ملكيات كبار الملاك في 4 شركات، حيث باع علي الزبيد 1,17٪ من أسهم شركة هيومن سوفت، بقيمة تقدر بـ 4,2 ملايين دينار، وانخفضت ملكية الزبيد بالشركة إلى 6,36٪ بعد أن كانت 7,53٪ ملكية مباشرة. وشهدت عمليات تغير الملكية شراء سالم عبدالله سالم الحوسني ومجموعته (شركة

في ظل أداء متذبذب لسوق الكويت المالي، شهدت تعاملات أمس (الثلاثاء) تراجعاً جماعياً للمؤشرات جراء مخاوف لدى شريحة من المتعاملين من استمرار مبيعات المؤسسات والمحاظ بالتزامن مع افصاح السوق أمس عن مبيعات كبيرة بتعاملات المؤسسات خلال يناير الماضي. والتهمت مؤشرات ومتغيرات السوق خلال الخمس جلسات الأولى في فبراير الجاري 23٪ من مكاسب السوق المحققة خلال يناير الماضي.

تغير ملكيات كبار الملاك

في 4 شركات بـ 6,5 ملايين دينار

كشفت افصاحات البورصة أمس، تغييراً في ملكيات كبار الملاك في 4 شركات، حيث باع علي الزبيد 1,17٪ من أسهم شركة هيومن سوفت، بقيمة تقدر بـ 4,2 ملايين دينار، وانخفضت ملكية الزبيد بالشركة إلى 6,36٪ بعد أن كانت 7,53٪ ملكية مباشرة. وشهدت عمليات تغير الملكية شراء سالم عبدالله سالم الحوسني ومجموعته (شركة

السائح الكويتي المستفيد الأول

«الإسترليني» ينخفض 1,4٪ مقابل الدينار الكويتي



جنيه إسترليني سنوياً، فيما يبلغ حجم الصفقات العقارية للأفراد الخليجين نحو 150 مليون جنيه إسترليني كل عام وفي حالة ثبات أسعار العقارات البريطانية فإن مالكي العقار قد يمنون بخسائر في حال استمرار ذلك التراجع في الوقت الذي يكون حافظاً لمن يرغب في الدخول الى السوق الآن.

وتتركز عمليات الشراء الكويتيين في مناطق مايفير وكينزينغتون وتشيلسي، إلا أنه وبحسب تقارير بريطانية شهدت عمليات شراء العقار في بريطانيا وبخاصة الخليجين حالة من الجمود خلال الفترة الماضية وذلك لترقب ما سنؤول اليه نتيجة الاستفتاء.

الهيئة العامة للاستثمار الكويتية أعلنت ضخها استثمارات بنحو 5 مليارات دولار خلال الفترة من 2014 وحتى 2017. ولدى الكويت مكتب استثمار في العاصمة البريطانية (لندن) ويدير استثمارات بقيمة 180 مليار دولار بحسب تصريحات للهيئة العامة للاستثمار ويدير استثمارات في جميع أنحاء أوروبا وتمثل في عقارات ومحافظ استثمارية في الأسهم والسندات.

ويعد الكويتيون من أكبر مشترقي العقارات البريطانية حيث تصل متوسط صفقات الأفراد الكويتيين من العقار البريطاني نحو 40 مليون جنيه إسترليني. ويشغل السفر بهدف التسوق حيزاً كبيراً من رحلات الكويتيين كما أن معظمهم يقيمون في لندن سعياً للتسوق بين متاجر شارع اكسفورد المتنوعة وبين منطقتي نايتسبريدج التي يقع فيها متجر هارودز الشهير، حيث لجأت العديد من المحال التجارية خاصة في بعض المناطق الراقية في العاصمة لندن إلى تبني أساليب تلبية متطلبات السائح الخليجي وترعى خصوصياته الثقافية. وخلال السنوات الثلاث الماضية سرعت الكويت من وتيرة ضخ استثمارات في السوق البريطاني، حيث ذكرت تقارير بريطانية أن

أحمد موسى

تواصل العملات الرئيسية التراجع أمام الدينار الكويتي لتطلق اشارات ايجابية للسائحين الكويتيين قبل فصل الصيف وكذلك لراغبى شراء العقارات بالمقارنة مع العجز حيث عاود الجنيه الإسترليني خسائره الحادة أمام الدينار الكويتي ليهبه 1,4٪ إلى 380 فلساً وهو أدنى مستوى منذ الأسبوع الأخير من يناير. وجاءت تراجعات الجنيه أمام الدينار بسبب انحسار توقعات المستثمرين بأن يرفع بنك إنجلترا المركزي أسعار الفائدة بعد بيانات مخيبة للأمال في قطاع الخدمات وأظهرت أحدث بيانات مؤشر مديري المشتريات الخاص بقطاع الخدمات والذي يحظى بمتابعة قوية أول انخفاض منذ أكتوبر وذلك بعد تسجيل انخفاض بسيط في المؤشرين الخاصين بقطاعي البناء والصناعات التحويلية. كذلك شهد الأسبوع الماضي تراجعاً للدولار أمام الدينار لأدنى مستوى منذ شهرين، حيث وصل إلى 304,7 فلوس وذلك على وقع تراجع العملة الأميركية بضغط من سياسات الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

ومنذ تصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي في 23 يونيو الماضي وحتى مطلع فبراير الجاري، وقع تراجع الجنيه أمام الدينار نحو 14,2٪، ليشكل ذلك الفائدة الوحيدة للسائح الكويتيين، حيث يعد الكويتيون الأكثر إنفاقاً في بريطانيا، إذ يبلغ متوسط الإنفاق للزائر الواحد 4300